المبعوث الدولي لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

27 أكتوبر/تشرين الأول 2021

———

(ترجمة غير رسمية)

شكراً السيد الرئيس (السفير مارتن كيمامي – كينيا)

1. دعوت الأسبوع الماضي، في الفترة من 18 إلى 22 أكتوبر/ تشرين الأول، لانعقاد الدورة السادسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة في جنيف. وفقاً للاتفاق الذي قمت بتيسيره بين الرئيسين المشتركين، تم تقديم عناوين المبادئ الدستورية قبل المغادرة إلى جنيف من قبل الوفود الثلاثة، الوفد المسمى من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية، والوفد المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية، ووفد الثلث الأوسط الممثل للمجتمع المدني.
2. قمت أنا ونائبتي السيدة خولة مطر بالدعوة لعقد الاجتماع الأول للرئيسين المشتركين قبل بداية الدورة، وقد التقيا على هذا النحو كلما اقتضت الحاجة خلال الأسبوع. واتسمت نقاشاتهما بالصراحة والطابع المهني في تعاملاتهما والانفتاح مع بعضهما البعض. وبتيسير من الأمم المتحدة، اتفقا على كيفية اختيار العناوين وعلى ترتيب مناقشتها خلال الأيام الأربع الأولى، كما التقيا بحضوري مع وفد الثلث الأوسط الممثل للمجتمع المدني.
3. بناء على ذلك، قُدمت مسودات نصوص دستورية حول أربعة مبادئ قبل بداية كل اجتماع على النحو التالي، وتمت مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة:

• يوم الاثنين: قدم الوفد المسمى من قبل الحكومة مسودة نص دستوري حول "سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها".

• يوم الثلاثاء: قدم الوفد المسمى من هيئة التفاوض السورية مسودة نص دستوري حول "الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات".

• يوم الأربعاء: قدم بعض أعضاء وفد المجتمع المدني من الثلث الأوسط مشروع نص دستوري حول "سيادة القانون".

• ويوم الخميس: قدم الوفد المسمى من قبل الحكومة نص دستوري حول "الإرهاب والتطرف".

4. دعوني أشير إلى أن الرئيسين المشتركين كانا قد اتفقا على الترتيب الوارد أعلاه خلال هذه الدورة، علماً أنه تم التفاهم على أنه في الدورتين المقبلتين، ستأخذ الوفود الأخرى دورها في تقديم مسودات النصوص الدستورية حول مبدأين خلال الأسبوع.
5. وقد نوقش كل مبدأ من المبادئ المقدمة على مدار يوم واحد، إلا أن الرئيسين المشتركين لم يتمكنا من الاتفاق على آلية لإحراز مزيد من التقدم في المناقشة خلال اليوم الأخير، يوم الجمعة. فقد قدم الرئيس المشترك المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية مقترحات حول كيفية القيام بذلك. إلا أنه لم يتسنى التوصل إلى اتفاق بين الرئيسين المشتركين. على الرغم من ذلك، اتفق الرئيسان المشتركان على أن الوفود التي لديها مواد أخرى لتقديمها حول العناوين التي تمت مناقشتها بالفعل لها حرية القيام بذلك خلال الجلسة العامة يوم الجمعة.
6. وفي أثناء الاجتماع الأخير، ذكر الوفد المسمى من قبل الحكومة أنه ليس لديه أي تعديلات على مسودات النصوص التي قدمها وفده، وأنه لم يرى أن هناك أية أرضية مشتركة. وقدم كل من الوفد المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية وبعض أعضاء وفد الثلث الأوسط تعديلات على مسودات النصوص التي كانوا قد طرحوها في ضوء النقاشات التي جرت خلال الأسبوع، موضحين أن هذا الأمر يعد محاولة من طرفهم لإيجاد أرضية مشتركة. كما قدم الوفد المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية تعليقات وتعديلات مقترحة على النصوص التي قدمتها الوفود الأخرى، لنفس الغرض الموضح سابقاً. إلا أن الاجتماع انتهى دون تحديد أرضية مشتركة من قبل أعضاء اللجنة.
7. دعوني أذكر، السيد الرئيس، أن ولاية اللجنة الدستورية، كما اتفقت عليها الأطراف، هي إعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية. وأنه وفقاً لولايتها، يجوز للجنة سواء تعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد. هذا ما يعنيه الإصلاح الدستوري في هذا السياق. خلال الأسبوع الماضي، قدمت كل الوفود، للمرة الأولى، مسودات نصوص دستورية.
8. لكن نتيجة لعدم الاتفاق على آلية لتعديل النصوص والبدء في تحديد نقاط التوافق، لم يتمكن أعضاء الهيئة المصغرة ال45 من الانتقال من مرحلة تقديم ومناقشة مسودات نصوص دستورية إلى عملية

صياغة مثمرة للنصوص. كما ناقش الرئيسان المشتركان خلال الأسبوع مواعيد مقترحة للدورتين السابعة والثامنة قبل نهاية العام الجاري، ولكن للأسف لم يتسنى الاتفاق على التواريخ المحددة أو الالتزام بعقد دروتين قبل نهاية العام الحالي. تلك هي الأسباب، السيد الرئيس، التي جعلتني أقيم المخرجات، خاصة في اليوم الأخير، بأنها مخيبة للآمال.

السيد الرئيس،

9. من الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة الدستورية عملها بإلحاح وعزم، وأن تعمل وفقاً لما نصت عليه المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية بشكل سريع ومستمر لتحقيق نتائج وتقدم مستمر. وهذا بالفعل هو ما اتفقت عليه الأطراف. سأواصل مشاوراتي مع الرئيسين المشتركين، ومع الثلث الأوسط أيضاً، للتغلب على التحديات التي نواجهها. ونحتاج إلى تفاهم مشترك حول آلية عمل من شأنها أن تساعد اللجنة الدستورية في الاضطلاع بولايتها في الصياغة، كما نحتاج إلى تحديد مواعيد الدورات القادمة. وانني لازلت مقتنعاً بأن التقدم في عمل اللجنة الدستورية يمكنه، اذا تم بالشكل الصحيح، أن يساهم في بناء الثقة. لكن دعوني أشدد على أن هذا الأمر يحتاج إلى تصميم وإرادة سياسية من أجل الوصول إلى أرضية مشتركة.

السيد الرئيس،

10. كما تعملون فإن اللجنة الدستورية تضم حوالي 30% من النساء ضمن عضويتها، أما وفد المجتمع المدني فتصل نسبة تمثيل النساء فيه إلى حوالي 50%، نحن نواصل التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة للنساء في عمل اللجنة.
11. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التزامنا المستمر بأن تضمن جهود تحقيق السلام فرصة لمشاركة هادفة وملموسة للنساء السوريات في كافة جوانب العملية السياسية، فقد دعونا لاجتماع للمجلس الاستشاري النسائي في مكان قريب من جنيف، بالتوازي مع اجتماعات اللجنة الدستورية. وقد ساهمت المناقشات بين مجموعة متنوعة من النساء من داخل سوريا وخارجها في نقل رؤى حقيقية حول تأثير الصراع على السوريين من كافة الخلفيات، من يعيشون في الداخل أو في المهجر. وقد عكست نقاشات عضوات المجلس احساساً بوحدة الهدف والضرورة الملحة لتحقيق تقدم في العملية السياسية. كما شددن على ضرورة وجود ترتيبات مؤسسية فعالة تضمن حماية النساء

ومشاركتهن الكاملة في مستقبل سوريا. وقد قدمن لي ولنائبتي أفكاراً ونصائح قيمة. وسنواصل التشاور معهن بشكل وثيق.

السيد الرئيس،

12. دعوني أيضاً أؤكد على أمر ثالث كان محور اهتمامنا خلال اتصالاتنا الدبلوماسية الأسبوع الماضي. فعلى هامش اجتماعات اللجنة الدستورية، قمت خلال لقائي مع ممثلي الدول الثلاث الضامنة لعملية أستانا – إيران وروسيا وتركيا – بالتأكيد على ضرورة تسريع الجهود المشتركة فيما يتعلق بالملف الهام الخاص بالمعتقلين والمخطوفين والمفقودين. وفي هذا الصدد، دعوت إلى زيادة وتيرة اجتماعات فريق العمل المعني بالإفراج عن المعتقلين/المخطوفين، وتسليم الجثث والكشف عن مصير المفقودين. كما تعلمون، السيد الرئيس، لا يزال عشرات الآلاف معتقلين أو مخطوفين أو مغيبين. وأنا مستمر في التأكيد على أهمية هذه القضية في كافة اتصالاتي.

السيد الرئيس،

13. لن أتطرق باستفاضة اليوم إلى جملة من الأمور الأخرى، إلا أنني أؤكد على أننا بينما نواصل تيسير هذه المهمة الصعبة، فإن معاناة السوريين بكل أبعادها لا تغيب عن أذهاننا.

14. فبينما كانت تتواصل جهودنا في جنيف وبالقرب منها، استمر العنف على الأرض في سوريا. فقد شهدنا عمليات إرهابية، وضربات جوية، وقصفاً عنيفاً أدت جميعها إلى وقوع ضحايا – بما في ذلك عشرات المدنيين. وقد سلطت بعض هذه الأحداث الضوء على مخاطر التصعيد الإقليمي. يجب أن يتوقف العنف. أواصل الدعوة إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني، والتأكيد على أهمية التقيد بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني حول حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. كما أكرر دعوتي لتعاون دولي فعال لمكافحة المجموعات الإرهابية بطريقة تضمن الالتزام الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني.

15. سيقوم مارتن بإحاطتكم بالتطورات حول الوضع الإنساني الخطير. أما من جانبي، دعوني فقط أذكركم هنا اليوم أن أكثر من 12 مليون سوري ما زالوا مشردين، إما كلاجئين أو نازحين داخلياً، وأن معدلات الفقر تقارب ال90%.

16. إن المسار الحالي للتطورات في سوريا مقلق للغاية. يجب كسر هذه الحلقة. في هذا السياق، أواصل دعوتي للدول الرئيسية للعمل معي من خلال مشاورات استكشافية على مجموعة من الخطوات الملموسة والمتبادلة يتم تحديدها بدقة وواقعية، وتطبيقها بشكل متوازي، وتكون قابلة للتحقق منها. نحن بحاجة، السيد الرئيس، إلى دبلوماسية دولية بناءة تساهم في انقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الاستقرار، والمساهمة في تطبيق قرار مجلس الأمن 2254.

17. سأنطلق قريباً لعقد سلسلة من المشاورات في عدد من العواصم، بالإضافة إلى التواصل مع الأطراف السورية مباشرة، في إطار سعي المتواصل لتيسير كل من عمل اللجنة الدستورية وتطوير عملية سياسية أوسع، خطوة مقابل خطوة، وخطوة بخطوة، من أجل تعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن 2254.

شكراً السيد الرئيس